المال والاقتصاد

أمريكا: ٢١٥ ألف وظيفة جديدة والبطالة تستقر عند ٥,٣ ٪

أعلن مكتب إحصاءات العمل الاتحادي الأمريكي استقرار معدل البطالة في الولايات المتحدة خلال يوليو الحالي دون تغيير مقارنة بالشهر السابق عند مستوى ٥,٣٪ بحسب وكالة الأنباء الألمانية.

وفرت سوق العمل الأمريكية ٢١٥ ألف وظيفة جديدة خلال الشهر الماضي بحسب المكتب. وتحقق ذلك في قطاعات تجارة التجزئة والرعاية الصحية والخدمات الفنية والأنشطة المالية الوظائف الجديدة بشكل أساسي.

تعلن عن نتائجها المالية للربع الثاني من السنة المالية ٢٠١٥

مجموعة «ترافكو» تحقق ١٠٠٪ زيادة في أرباح ٢٠١٥ مقارنة بالعام الماضي

الأرباح نصف السنوية ١,١٤ مليون دينار بحريني بزيادة ١٨٪ عن ٢٠١٤

صدق مجلس إدارة مجموعة «ترافكو» في اجتماعه يوم أمس على بياناتها المالية المرحلية لفترة الأشهر الستة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٥ والتي تمت مراجعتها من قبل مدققي حسابات الشركة وأعلنت الشركة أن صافي أرباحها لفترة الأشهر الستة للمجموعة قد بلغت ١،١٣٦ مليون دينار بحريني بزيادة حوالي ١٨٪ عن الأرباح الصافية للفترة نفسها من العام الماضي والتي كانت بحدود ٩٦٢ ألف دينار بحريني.

وقد بلغ صافي الأرباح لفترة الأشهر الثلاثة الأخيرة حتى نهاية يونيو ٢٠١٥ بحدود ٤٩٣ ألف دينار بحريني مقابل ٢٢٩ ألف دينار بحريني للفترة نفسها من العام الماضي، أي إن الزيادة في الأرباح لفترة الربع الثاني قد تجاوزت نسبة ١٠٠٪.

وقد صرح إبراهيم زينل رئيس مجلس الإدارة بأن إجمالي قيمة المبيعات للمجموعة للأشهر الستة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٥ قد بلغ ٢٠،٩ مليون دينار بحريني لهذه الفترة مقابل ٢٠،٦ مليون دينار بحريني للفترة نفسها من العام الماضي بزيادة طفيفة بينما ارتفع حجم المبيعات في الربع الثاني لغاية نهاية يونيو ٢٠١٥ إلى أكثر من ١١ مليون دينار بحريني مقابل ١٠،٥ ملايين دينار بحريني للفترة نفسها من العام الماضي.

لقد كانت النتائج الإجمالية للشركات التابعة والزميلة للمجموعة أكثر إيجابية خلال الربع الثاني من السنة، حيث تمكنت شركة أوال للألبان من تكثيف أعمالها وتصدير منتجاتها إلى خارج المملكة، كما أن تراجع الأسعار العالمية للمواد الخام خلال الفترة قد ساعد في تحقيق هامش ربح أفضل لهذه المنتجات. وقد كان لمشاركة المجموعة في معرض ((Gulfood بدبي في شهر فبراير الماضي نتائج أولية مشجعة، حيث تمكنت شركة أوال للألبان لأول مرة من تصدير بعض الشحنات من منتجاتها الى دول إفريقية. أما بالنسبة إلى باقي شركات المجموعة فقد تحسن أداء معظمها وأسهم ذلك في تحقيق ربحية أفضل، وخاصة بعد أن تمت إعادة هيكلة بعض هذه الشركات، وذلك بتعيين إدارات تنفيذية جديدة فيها.

وبالنسبة إلى شركة البحرين للمواشي والمملوكة جزئياً من قبل المجموعة؛ فقد كان هناك تحسن في مجمل عملياتها وحققت نتائج أفضل خلال الفترة الأخيرة وأنه قد تم تعيين مدير تنفيذي جديد أسترالي الجنسية له خبرات طويلة في العمل بالقطاع الزراعي وتجارة اللحوم والمواشي، حيث باشر عمله خلال شهر يونيو ٢٠١٥.

وأشار رئيس مجلس الإدارة إلى أن المحفظة الاستثمارية للمجموعة قد حققت أرباحاً إجمالية خلال فترة الأشهر الستة المنتهية في ٣٠ يونيو بحدود ٤٤٦ ألف دينار بحريني مقابل ٦٥٠ ألف دينار بحريني للفترة نفسها من العام الماضي، بينما كانت هذه الأرباح في الربع الثاني بحدود ٣٧،٥٦٢ دينارا بحرينيا مقابل ٤،٣٤٤ دنانير بحرينية في الفترة نفسها من العام الماضي، وأن أرباح هذه الفترة تشمل الأرباح المرحلية المستلمة من الشركات التي تسهم فيها المجموعة.

○ إبراهيم زينل

زين البحرين تدعم الشباب من خلال مساندة المعرض السنوي لتقنية المعلومات

في إطار حرص زين البحرين، الشركة الرائدة في مجال الاتصالات في المملكة على دعم تطوير قطاع تقنية المعلومات والاتصالات في المملكة، وتنمية جيل الشباب من خلال المشاركة في مبادرات ترمي إلى خلق الجيل القادم من المواهب، شارك السيد إبراهيم طلاق من زين البحرين في المعرض السنوي لتقنية المعلومات والاتصالات الذي يستعرض مشاريع تخرج طلبة بوليتكنك البحرين.

وخلال المعرض، استعرض السيد إبراهيم خبرته العملية مع زين البحرين التي تمتد إلى أكثر من ١٢ سنة، وتحدث عن التجارب التي مر بها والعقبات التي واجهته خلال مسيرته المهنية.

وقالت مديرة الاتصالات والعلاقات العامة في شركة زين البحرين سامية حسين: «نحن في زين البحرين نركز باستمرار على تطوير مهارات الشباب وخلق مجموعة من المواهب البحرينية المتنوعة من شأنها إضافة القيمة إلى سوق العمل. وبناءً على إستراتيجيتنا للمسؤولية الاجتماعية للشركات التي تركز على التعليم وتمكين الشباب ويعدُّ التدريب والإرشاد أولويتها القصوى».

ويشار إلى أن رؤية زين البحرين تتمثل في تطوير إستراتيجية للمسؤولية الاجتماعية تساهم في إلهام المجتمع وتشجيعه، وترتكز مبادراتها على التعليم بشكل عام بالإضافة إلى أنشطة الشباب وتمكين المرأة ودعم مختلف أفراد المجتمع، وخاصة الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة، بالإضافة إلى زيادة التوعية بالتقنية والبرامج البيئية.

١,١ مليار إجمالي الأصول المدارة ٣,٧ ملايين دينار أرباح «المركز» في النصف الأول من ٢٠١٥

حقق المركز المالي الكويتي (المركز) أرباحاً صافية بقيمة ٣,٧٣ ملايين دينار كويتي في ٣٠ يونيو ٢٠١٥ بواقع ٨ فلوس للسهم، مقارنة بصافي أرباح بلغت ٣,٠٢ ملايين دينار كويتي في نفس الفترة من العام ٢٠١٤ بواقع ٦ فلوس للسهم أي بزيادة نسبتها ٢٤٪. كما ارتفع إجمالي الأصول المدارة من قبل المركز ليصل إلى ١,١٠٧ مليار دينار كويتي في نهاية النصف الأول من ٢٠١٥.

وتأسس المركز المالي الكويتي في العام ١٩٧٤ ليصبح أحد المؤسسات المالية العريقة على مستوى منطقة الخليج العربي في مجالي إدارة الأصول والاستثمارات المصرفية. ويدير «المركز» حالياً أصولاً مجموعها ١,١٠٧ مليار دينار كويتي كما في ٣٠ يونيو ٢٠١٥. وقد تمَّ إدراج المركز في سوق الكويت للأوراق المالية في العام ١٩٩٧.

إيطاليا: بيع محطات للطاقة الكهرومائية بمليار دولار

تعتزم مجموعة إي.آر.جي الإيطالية للطاقة شراء محطات الطاقة الكهرومائية الإيطالية التابعة لشركة إي.أون الألمانية للمرافق مقابل نحو ٩٥٠ مليون يورو (مليار دولار) لتوسع استثماراتها في مجال الطاقة المتجددة التي تتكون في أغلبها من مزارع رياح.

وتم طرح مجمع تيرني الكهرومائي المملوك لمجموعة إي.أون والذي يمتلك طاقة توليد ٥٢٧ ميجاوات وينتج نحو ١,٤ تيراواط/ساعة من الكهرباء في العام للبيع أواخر عام ٢٠١٣ إلى جانب أصول أخرى في البلاد.

وتقوم مجموعة إي.آر.جي حاليا بتشغيل مزارع رياح في أوروبا بطاقة إجمالية ١,٣٨ جيجاوات بينها ١,١ جيجاوات في إيطاليا بالإضافة إلى محطة حرارية تعمل بالغاز في صقلية بطاقة ٤٨٠ ميجاوات.

ومن خلال عملية الاستحواذ التي ينسجم سعرها البالغ مليار يورو مع ما قالته مصادر على دراية بالأمر في وقت سابق من العام الجاري ستستمر شركة تكرير النفط السابقة في المضي نحو التحول إلى شركة متخصصة في مجال الطاقة المتجددة.

وقال لوكا بيتونتي، المدير التنفيذي للشركة، في بيان إن «عملية الاستحواذ ستسمح بتحسن كبير في نتائجنا الاقتصادية وتحقيق سيولة على المدى المتوسط».

وسيتم تمويل التحويل المالي نقدا ومن خلال قرض بقيمة ٧٠٠ مليون يورو تم توقيعه مع سبعة بنوك بينها بنك باركليز وبي.إن.بي باريبا ويونيكريديت. ومن المتوقع إتمام العملية بنهاية العام الحالي.

تقرير: ١٤ بنكا و٢٥ وسيطا ماليا متورطون بالتلاعب بأسعار العملات

أُدين وسيط مالي سابق كان يعمل لمصلحة «يو بي إس»، أكبر المصارف السويسرية، بالسجن لمدة ١٤ عاما بتهمة التلاعب في مؤشر معدل سعر صرف العملات الأجنبية بين المصارف «ليبور».

ووفقا للائحة الاتهام، فإن هناك ما لا يقل عن ١٤ مؤسسة مصرفية، و٢٥ وسيطا ماليا متورطون في أعمال الاحتيال في هذه القضية.

ويعد هذا هو أول وأقسى حكم قضائي يصدر ضد وسيط مصرفي في هذه الفضيحة المدوية منذ اندلاعها في عام ٢٠١٢، والتي كلفت القطاع المصرفي مليارات، ولوثت سمعته، ولا تزال تخضع بعض المصارف الكبرى بسببه لمراقبة خاصة حتى اليوم. وتمت إدانة توم هايز (٣٥ عاما) أمام هيئة محلفين في محكمة ساوثوورك جنوب لندن بعد أسبوع من المداولات.

من جانبه، أكد مصرف «يو بي إس» من مقره في زيوريخ الحكم لكنه رفض التعليق، ويبدو أن المصرف لا يعتزم إصدار بيان حول الموضوع.

وقال جيريمي كوك، القاضي البريطاني، في حكمه، إن هذه المحاكمة تكشف مدى الافتقار إلى النزاهة التي ينبغي على المصارف أن تتسم بها، منتقدا الدور الذي لعبه توم هايز، معتبرا إياه المحرك الرئيس في التلاعب في مؤشر «ليبور».

وواجه الوسيط المالي السابق، وهو بريطاني، ثماني تهم ترتبط كل واحدة منها بعقوبة أقصاها السجن لمدة عشر سنوات. وأثناء محاكمته التي استغرقت شهرين، وصفه المدعي العام بأنه العقل المفكر للتلاعب بأسعار صرف العملات بدوافع «الجشع».

ووفقا للهيئة البريطانية لمكافحة الجرائم المالية، فإن هايز قام خلال أربع سنوات من أيلول ٢٠٠٦ إلى سبتمبر ٢٠١٠ بإدارة نظام خفي للتواطؤ مع وسطاء آخرين للمصرف السويسري «يو بي إس» والأمريكي «سيتي غروب»، ومع مؤسسات مالية ومصرفية أخرى، بغية التأثير في مستوى ليبور لمصلحة هذه المصارف.

وكان هايز قد وافق في البداية على الإدلاء بشهادة مفصلة أمام الهيئة البريطانية لمكافحة الجرائم المالية في عام ٢٠١٣، وأقر خلالها بتورطه في التلاعب بمعدلات صرف العملة، واصفا نفسه بـ«مجرم ارتكب سلسلة من الجرائم» في الصناعة المصرفية، حيث تلاعب بمعدلات تبادل العملات لأنها بحسب وصفه «تجارة رائجة».

لكن الوسيط المالي المدان غير رأيه في وقت لاحق، وأعلن أنه غير مذنب في مستهل محاكمته.

وانهار أثناء تقديم دفاعه أمام المحكمة خلال الأيام الأخيرة من محاكمته، وقال باكيا في المحكمة: «إنني كنت مضطرا إلى القول إني ارتكبت أخطاء، وإنه من الحق والعدل أن تتم ملاحقتي أمام القضاء. كنت تقريبا في حالة اكتئاب تام». كما نطق بكلام آخر مماثل خلال رجوعه عن شهادته الأولى أمام الهيئة البريطانية، وهي شهادة تعتبر مركزية في ملف محاكمته.

و«ليبور» هو معدل مرجعي لسعر تبادل العملات الأجنبية في السوق النقدية يتم حسابه وتثبيته في لندن من قبل ١٦ مصرفا بريطانيا تتولى إعلانه يوميا في الساعة ١١ صباحا بالتوقيت المحلي. ويستخدم معدل «ليبور» كمرجع لكثير من العمليات المصرفية في مختلف أنحاء العالم، ابتداء من حساب الادخار التقليدي البسيط إلى المنتجات المصرفية المشتقة الأكثر تعقيدا، مرورا بالقروض العقارية، والقروض الاستهلاكية، والقروض المقدمة للشركات والسلطات العامة.

ويشمل معدل «ليبور» مئات الآلاف من مليارات الدولارات من المعاملات والتبادلات التجارية سنويا في العالم.

وعادة ما يمثل تحديد هذا المعدل عملية تقنية دقيقة من المفترض أن تعكس واقع شروط الإقراض بين المصارف، لكن الاتهامات الموجهة إلى الوسيط المالي تسلط الضوء على حقيقة أن التلاعب الذي قام به هذا الوسيط مكّنه من زيادة أرباح المصرفين اللذين كان يعمل لمصلحتهما «يو بي إس» و«سيتي بنك» بهدف الحصول على عوائد أفضل لحسابه الخاص.

واستخدام معدل «ليبور» متاح في عديد من العملات، أما التهم الموجهة إلى هايز فتتعلق بتطبيقات معدل ليبور على المعاملات في الين الياباني، وعملية تحديده من قبل الوسيط بصفته كموظف في مصرف «يو بي إس»، وبعد ذلك في «سيتي جروب» في طوكيو.

واندلعت فضيحة «ليبور»، التي مست عديدا من المؤسسات المالية الكبرى، في عام ٢٠١٢ عندما كشف مصرف باركليز البريطاني أنه دفع ٢٩٠ مليون جنيه لوضع حد للتحقيقات المتعلقة بهذه التلاعبات في بريطانيا والولايات المتحدة.

وقد كانت هذه فضيحة أخرى مستقلة بحد ذاتها عن فضيحة التلاعب بمعدل تبادل العملات. وتوجب على المؤسسات المالية الأخرى مثل يو بي إس، وآر بي إس، ورابوبنك، منذ تكشف فضيحة دفع غرامات قياسية إلى سلطات المؤسسات الرقابية والقضائية في بلدانها بما في ذلك الولايات المتحدة، وبريطانيا، رئتا التمويل المالي العالمي، ومن المقرر أن تجري محاكمات جديدة لعدد من الوسطاء الماليين في هذين البلدين.